

تاريخ الإرسال: 2024/07/03 تاريخ القبول: 2024/07/14

الآليات المعاصرة للحد من سياسة التجريم

Contemporary mechanisms to reduce criminalization policy

عكوش حنان¹

¹ جامعة عمار ثلجي الأغواط، h.akkouche@lagh-univ.dz

الملخص:

تقتضي فعالية السياسة التجريبية نوعا خاصا من العناية يتماشى وأهداف السياسة الجنائية ، المتوخاة في التقنين العقابي .

فالجريمة ظاهرة اجتماعية ترتبط ارتباطا وثيقا بالبيئة الإجتماعية هذه الأخيرة التي لا تزال عرضة للفعل الإجرامي فانتقل الحديث والبحث إلى دائرة العقوبة ومدى فاعليتها في الحد من الجريمة .

إن الجريمة تعكس حالة الفساد التي يعيشها المجتمع وتعبّر عن خلل يعتريه وتصور واقع المضطرب ، حيث تكون الحقوق العامة والخاصة محل اعتداء مستمر ولذلك كان لا بد من البحث عن الآليات المعاصرة للحد من سياسة التجريم .

الكلمات المفتاحية: سياسة التجريم ، البيئة الإجتماعية ، الفعل الإجرامي ، الفساد .

Abstract:

The effectiveness of the criminal policy requires a special type of care that is consistent with the objectives of the criminal policy envisaged in penal codification.

Crime is a social phenomenon that is closely linked to the social environment, the latter of which is still vulnerable to criminal acts, so the discussion and research moved to the field of punishment and the extent of its effectiveness in reducing crime.

Crime reflects the state of corruption experienced by society and expresses its imbalance and the perception of its turbulent reality, where public and private rights are the subject of constant assault. Therefore, it was necessary to search for contemporary mechanisms to reduce the policy of criminalization.

Keywords: criminalization policy, social environment, criminal act, corruption.

مقدمة:

شهدت سياسة التجريم تطورًا كبيرًا في السنوات الأخيرة، حيث أصبحت أكثر تركيزًا على الحد من التدخل الجنائي في حياة الأفراد والمجتمعات. وقد تمثل هذا التطور في ظهور مجموعة من الآليات المعاصرة للحد من سياسة التجريم، مثل تخفيف معايير التجريم وإلغاء التجريم والعقوبات البديلة والعدالة التصالحية.

فحماية المجتمع يجب أن تعطى تصورا شاملا من أجل تحقيق الأمن للمواطن و السلامة و الاستقرار فمثل هذه العملية تعنى في صورتها النهائية تحديد الأساليب والوسائل

والمنهجية المؤدية إلى تحقيق الاستقرار الاجتماعي من خلال إصلاح الجاني و إعادة تأهيله وتوازنه للعودة إلى المجتمع سالما معافى ليكون فردا مقبولا حسب معايير المجتمع.

وقد قمنا باتباع منهج وصفي تحليلي ،

وعليه طرحنا الإشكالية التالية :

فيما تتمثل سياسة التجريم ؟ وماهي الآليات المعاصرة للحد من الجريمة ؟

المبحث الأول: مدلول السياسة التجريبية:

تتبنى سياسة التجريم على مجموعة من المبادئ والأسس النظرية والفلسفية التي تضع النموذج العام الذي تعتمد التشريعات الجنائية في تحريم أفعال وسلوكات الأفراد والجماعات. و قد عرفت هذه الأفكار والنظريات تطورات متلاحقة منذ ظهور القانون الجنائي مع المجتمعات القديمة التي كانت وراء انبعاث فكر جنائي جديد تمثل في بروز مجموعة من المدارس الفقهية.

المطلب الأول: مفهوم سياسة التجريم :

سياسة التجريم هي السياسة التي تحدد السلوكيات التي تعتبر مخالفة للقانون وتستحق العقاب. وهي من أهم السياسات العامة التي تتبعها الدولة، حيث تلعب دوراً أساسياً في حماية المجتمع من الجريمة.¹

ويمكن تعريف سياسة التجريم بأنها "مجموعة المبادئ والأسس التي تستند عليها الدولة في تحديد السلوكيات التي تعتبر جرائم، وتحديد عقوباتها".

تهدف سياسة التجريم إلى تحقيق مجموعة الأهداف، منها: من حماية المجتمع من الجريمة وذلك من خلال ردع السلوكيات الإجرامية وفرض النظام العام وحماية حقوق الأفراد والمجتمع.

تحقيق العدالة الاجتماعية: وذلك من خلال معاقبة المجرمين وحماية الضحايا، وإصلاح المجرمين.

تحقيق التوازن بين حقوق الأفراد ومصالح المجتمع وذلك من خلال الحد من التدخل غير المبرر في حياة الأفراد وحماية حقوق الإنسان.²

المطلب الثاني : مراحل سياسة التجريم :

وتنقسم إلى عدة مراحل نتطرق لها فيما يلي .

الفرع الأول :مرحلة الأسرة والعشيرة قبل تكون الجماعة السياسية :

هي المرحلة الأولى من مراحل التجريم، وهي مرحلة ما قبل الدولة. في هذه المرحلة، تلعب الأسرة والعشيرة دورًا أساسيًا في تحديد ما هو قانوني وما هو غير قانوني.

تستند سياسة التجريم في هذه المرحلة إلى الأعراف والتقاليد السائدة في المجتمع. فما هو مقبول من الناحية الاجتماعية يعد قانونيًا، وما هو غير مقبول يعد غير قانوني.

تلعب الأسرة والعشيرة دورًا مهمًا في الحفاظ على هذه الأعراف والتقاليد. فتقوم الأسرة بتربية أبنائها على احترام هذه الأعراف، وتفرض العشيرة العقوبات على من يخالفها³.

في المجتمعات العربية، كانت الأسرة والعشيرة تلعبان دورًا بارزًا في سياسة التجريم. فكان المجتمع العربي يعتمد على الأعراف والتقاليد السائدة في تحديد ما هو قانوني وما هو غير قانوني.

وعلى سبيل المثال، كان الزنا جريمة في المجتمع العربي، وكان يتم معاقبة من يرتكبها من قبل الأسرة والعشيرة. فكانت الأسرة تفرض العار على من ترتكبه، وكانت العشيرة تفرض العقوبات الجسدية عليه.

ومع تطور المجتمعات العربية و ظهور الدولة، بدأت الدولة تلعب دورًا أكبر في سياسة التجريم. فبدأت الدولة تصدر القوانين التي تحدد ما هو قانوني وما هو غير قانوني.

ولكن، لا تزال الأسرة والعشيرة تلعبان دورًا مهمًا في سياسة التجريم في المجتمعات العربية. فمازالت الأسرة تلعب دورًا مهمًا في تربية الأبناء على احترام القانون، ومازالت العشيرة تلعب دورًا مهمًا في فرض القانون على المجتمع⁴.

وفيما يلي بعض الأمثلة على سياسة التجريم في مرحلة الأسرة والعشيرة:

1-القتل: كان القتل جريمة في المجتمع العربي، وكان يتم معاقبة القاتل من قبل الأسرة والعشيرة، فكانت الأسرة تفرض العار على القاتل، وكانت العشيرة تقتله أو تجبرها على دفع الدية.

2-السرقه: كانت السرقه جريمة في المجتمع العربي، وكان يتم معاقبة السارق من قبل الأسرة والعشيرة، فكانت الأسرة تفرض العار على السارق، وكانت العشيرة تعيده إلى صاحب الشيء المسروق أو تجبرها على دفع القيمة.

كما جاء قوله تعالى : " والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله والله عزيز حكيم " ⁵.

3-الزنا: كان الزنا جريمة في المجتمع العربي، وكان يتم معاقبة الزاني والزانية من قبل الأسرة والعشيرة، فكانت الأسرة تفرض العار على الزاني والزانية، وكانت العشيرة تفرض العقوبات الجسدية عليهما.

وجاء في القرآن الكريم : " الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين " ⁶.

الفرع الثاني :مرحلة قيام الدولة الحديثة :

مرحلة قيام الدولة الحديثة لسياسة التجريم هي المرحلة الثانية من مراحل التجريم، وهي مرحلة ما بعد الأسرة والعشيرة. في هذه المرحلة، تلعب الدولة دورًا أساسيًا في تحديد ما هو قانوني وما هو غير قانوني.

تستند سياسة التجريم في هذه المرحلة إلى مجموعة من العوامل، بما في ذلك:

1-القانون: يصدر القانون من قبل الدولة، ويحدد ما هو قانوني وما هو غير قانوني.

2-العدالة: تسعى الدولة إلى تحقيق العدالة في المجتمع، من خلال معاقبة مرتكبي الجرائم.

3-الحماية: تسعى الدولة إلى حماية المجتمع من الجريمة، من خلال وضع قوانين وعقوبات صارمة.

تتميز سياسة التجريم في مرحلة قيام الدولة الحديثة بمجموعة من الخصائص، منها:

4-الشمولية: تسعى الدولة إلى تطبيق القانون على جميع أفراد المجتمع، دون تمييز.

5-المركزية: تمتلك الدولة السلطة المطلقة في سن القوانين وتطبيقها. ⁷

6-العقلانية: تستند سياسة التجريم إلى مجموعة من المعايير العقلانية، مثل العدالة والحماية.

تُعد مرحلة قيام الدولة الحديثة لسياسة التجريم مرحلة مهمة في تطور المجتمع، حيث أدت إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، منها:

-تحقيق الأمن والاستقرار في المجتمع.

-حماية حقوق الأفراد والمجتمع.

المطلب الثالث : تحديد سياسة التجريم:

تهدف كل سياسة جنائية إلى تحديد الجرائم التي تخص مصالح المجتمع بوضع إطار قانوني للمصالح المحمية بالتجريم من خلال نصوص القانون الجنائي الذي يحدد النتائج الضارة لكل فعل والتي تستوجب التجريم والجزاء الملائم وفي هذا الخصوص، تنص المادة الأولى من قانون العقوبات الجزائري على: لا جريمة ولا عقوبة أو تدابير أمن بغير قانون⁸.

ومن المعلوم أن يحمي القانون مصالح الأفراد والمجتمع، حيث يهدف إلى تحقيق طموحاتهم وتطلعاتهم وكذا إحساسهم بالحماية بتطبيقه، فنجاعة السياسة الجنائية ترتبط في جزء مهم منها بسياسة التجريم، لدى من الضروري أن تكون سياسة التجريم مبنية على أسس علمية مدروسة تراعي مصالح المجتمع بتجريم ما يسبب لها ضرورة وتحرير ما يحول دون تحقيق ذلك³.

إن التجريم متباين و متفاوت من سياسة جنائية إلى أخرى رغم محاولة التوحيد التشريعات الجنائية على المستوى العالمي، حيث يستحيل عليهم وضع قائمة خاصة بالأفعال و التصرفات التي كانت محل تحريم لأن التجريم يتغير دوما بتغير العصور والأمم

والظروف وبالتالي تبقى نسبية النتيجة والتطبيق قائمة فعلا، فما يباح في بلد ما، يحرم في بلد آخر⁹.

تتباين المصالح التي يحميها القانون الجزائري بالتجريم في أهميتها حسب العقوبة الأصلية التي رصدها القانون للمعتدين عليها، وباستقراء نصوص قانون العقوبات¹⁰ والقوانين المشابهة نجد أن المصالح التي يحميها القانون الجزائري بالتجريم والعقاب هي سلامة واستقرار الدولة والوحدة الوطنية والصحة العمومية للشعب والاقتصاد الوطني والأمن العام ولذلك فهو يعاقب بالإعدام على خيانة الدولة بما في ذلك حمل السلاح ضد الجزائر أو تحريض المواطنين على ذلك، أو على حمل السلاح على بعضهم البعض، وكل ما يمس بوحدة التراب الوطني، وأيضا كل ما يمس بالاستقرار داخل الدولة، ويدخل ضمن ذلك تكوين قوات مسلحة أو قيادتها أو تزويدها دون إذن من السلطة الشرعية ونشر التفتيل والتخريب، وكذلك كل ما يضر بالصحة العمومية للشعب الجزائري، وأيضا الجرائم الماسة بالاقتصاد الوطني كتزيف وتزوير الأوراق النقدية، ووضع النار في الأماكن المسكونة أو المعدة للسكنى، وأخيرا تهديم الطرق والمنشآت باستعمال الألغام والمتفجرات وخطف وتحويل الطائرات¹¹.

والمصالح التي تأتي في المقام الثاني وتحمي هي الأخرى بالتجريم ويعاقب القانون على انتهاكها بالسجن المؤبد هي الحياة وحفظ النفوس والنسل والمصالح الدفاعية والاقتصادية للوطن، ولذلك فهو يعاقب بالسجن المؤبد على إفشاء معلومات ضارة بمصالح الدفاع أو الاقتصاد الوطني، وعرقلة القوة العمومية وإعاقتها عن أعمالها حالة قيام التمرد، وكل فعل الهدف منه إنجاح التمرد، وتزوير وتزيف النقود والسندات التي تكون قيمتها أكثر من 50000 دج وتقليد أختام الدولة واستعمالها، وكذا التزوير في المحررات الرسمية من قبل الموظفين العموميين وأخيرا الخصاء¹².

والمتمثل في هذه المصالح يجد أن أغلبها من المصالح العامة للدولة ومصصلحة الفرد تكاد تختفي إضافة إلى أنها تأتي في المقام الثاني، وهذا المقام الذي وضعت فيهم صالح الفرد غير مناسب البتة لا من حيث الكم ولا من حيث المكانة، لأن أمن الدولة واستقرارها يمر بالضرورة عبر شعور الفرد بالأمن والاستقرار، ولا يمكن أن يتحقق استقرار في مجتمع إذا كانت نفوس وأموال وأعراض أفراد مهدة بالاعتداء والزوال، وعندما يشدد المشرع على حماية المصالح العامة التي تقدمت ويهمل المصالح الخاصة بالأفراد بأن يضعها في منزلة أدنى، فإنه لن ينعم بالاستقرار الحقيقي وإن نعم بالسكون إلى حين، بل إن ذلك يعني فيما يعنيه أن السلطة الحاكمة إنما تهتم بمصالحها الخاصة المدمجة مع المصالح العامة وليست مهتمة حقيقة بالمصالح العامة كما قد يبدو فالدولة كما يقول روسو - مدينة بوجودها إلى الأفراد، ولذلك كان ينبغي أن تكون في خدمتهم لا أن يكونوا هم في خدمتها، ولا خدمة تقدمها أفضل من حفظ نفوسهم وأموالهم وأعراضهم، ولهذا كله كان ينبغي أن تكون مصلحة حفظ النفوس على رأس الأولويات بأن يكون العقاب على جرائم القتل العمد بالإعدام مالم يتنازل أولياء المجني عليه، كما ينبغي أن ترقى جرائم السرقة والاعتداء على الشرف والعرض إلى مصاف الجنايات بدلا مما هي: عليه الآن في مصاف الجنح والمخالفات¹³.

المبحث الثاني: الآليات المعاصرة للحد من سياسة التجريم:

شهدت سياسة التجريم تطوراً كبيراً في السنوات الأخيرة، حيث أصبحت أكثر تركيزاً على الحد من التدخل الجنائي في حياة الأفراد والمجتمعات.

ومن الآليات المعاصرة للحد من سياسة التجريم ما يلي:

المطلب الأول: تخفيف معايير التجريم:

من بين الآليات التي يمكن استخدامها للحد من سياسة التجريم، تخفيف معايير التجريم.

ويعني تخفيف معايير التجريم جعل المعايير التي يتم على أساسها تحديد الأفعال أو السلوكيات التي تعتبر جرائم أكثر صرامة. وهذا يعني أن عدد الأفعال أو السلوكيات التي تعتبر جرائم سينخفض، وبالتالي سيقبل عدد الأشخاص الذين يتعرضون للعقوبة بسبب ارتكابهم لهذه الأفعال أو السلوكيات.¹⁴

وهناك العديد من الأمثلة على تخفيف معايير التجريم. ومن بين هذه الأمثلة:

-إلغاء تجريم بعض المخدرات.

-تخفيض سن المسؤولية الجنائية.

-التوسع في نطاق الإعفاءات من العقوبة.

وهناك العديد من الفوائد التي يمكن أن تتحقق من تخفيف معايير التجريم. ومن بين هذه الفوائد:

-حماية الحريات الفردية.

-الحد من التمييز ضد الفئات المهمشة في المجتمع.

-تخفيض تكلفة نظام العدالة الجنائية.

ولكن هناك أيضًا بعض التحديات التي يمكن أن تواجهها آلية تخفيف معايير التجريم. ومن بين هذه التحديات:

-إمكانية زيادة معدلات الجريمة.

-إمكانية تقليل فعالية نظام العدالة الجنائية في حماية المجتمع.

وبشكل عام، فإن تخفيف معايير التجريم يمكن أن يكون آلية فعالة للحد من سياسة التجريم. ولكن يجب أن يتم ذلك بعناية، مع مراعاة الفوائد والتحديات المحتملة لهذه الآلية.

وفيما يتعلق بالجزائر، فقد تم اتخاذ بعض الخطوات في السنوات الأخيرة لتخفيف معايير التجريم. ومن بين هذه الخطوات:

-إلغاء تجريم بعض المخدرات.

-تخفيض سن المسؤولية الجنائية.

-التوسع في نطاق الإعفاءات من العقوبة.

ولكن لا يزال هناك مجال للمزيد من العمل في هذا المجال. فهناك العديد من الأفعال أو السلوكيات التي يمكن اعتبارها جرائم في الجزائر، والتي يمكن أن تخضع لتخفيف معايير التجريم.

وهو يتمثل في إعادة النظر في الجرائم التي تعتبر من الجرائم المرتكبة ضد النظام العام، أو الجرائم التي تتطلب عقوبات جنائية ثقيلة¹⁵.

ويهدف تخفيف معايير التجريم إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، منها:

حماية حقوق الإنسان وذلك من خلال الحد التدخل غير المبرر في حياة الأفراد. من تحسين فعالية السياسة الجنائية: وذلك من خلال توجيه الموارد الجنائية نحو الجرائم الأكثر خطورة.

المطلب الثاني: إلغاء التجريم:

إلغاء التجريم هو آلية أخرى يمكن استخدامها للحد من سياسة التجريم، تتضمن هذه الآلية إزالة الأفعال أو السلوكيات من قائمة الجرائم. وهذا يعني أن هذه الأفعال أو السلوكيات لن تكون غير قانونية بعد الآن، ولن يتعرض مرتكبوها للعقوبة.

وهناك العديد من المزايا التي يمكن أن تتحقق من إلغاء التجريم. وتشمل هذه المزايا:

-حماية الحريات الفردية: يمكن أن يساعد إلغاء التجريم في حماية الحريات الفردية من خلال منع تجريم الأفعال أو السلوكيات التي لا تشكل خطرًا حقيقيًا على المجتمع.

-الحد من التمييز: يمكن أن يساعد إلغاء التجريم في الحد من التمييز ضد الفئات المهمشة في المجتمع من خلال منع تجريم الأفعال أو السلوكيات التي ترتكبها هذه الفئات بشكل غير متناسب.

-تخفيض تكلفة نظام العدالة الجنائية: يمكن أن يساعد إلغاء التجريم في تخفيض تكلفة نظام العدالة الجنائية من خلال تقليل عدد الأشخاص الذين يُسجنون أو يُعاقبون بعقوبات أخرى.

-تقليل الضرر الذي يلحق بالأفراد والمجتمع: يمكن أن يساعد إلغاء التجريم في تقليل الضرر الذي يلحق بالأفراد والمجتمع الناجم عن تجريم الأفعال أو السلوكيات التي لا تشكل خطرًا حقيقيًا.

وهناك أيضًا بعض التحديات التي يمكن أن تواجهها آلية إلغاء التجريم. وتشمل هذه التحديات:

-إمكانية زيادة معدلات الجريمة: قد يؤدي إلغاء التجريم إلى زيادة معدلات الجريمة إذا أدى إلى جعل بعض الأفعال أو السلوكيات التي كانت تعتبر جرائم قانونية.

-إمكانية تقليل فعالية نظام العدالة الجنائية في حماية المجتمع: قد يؤدي إلغاء التجريم إلى تقليل فعالية نظام العدالة الجنائية في حماية المجتمع إذا أدى إلى جعل بعض الأفعال أو السلوكيات التي تشكل خطرًا حقيقيًا على المجتمع قانونية¹⁶.

-صعوبة تحديد الأفعال أو السلوكيات التي يجب إلغاؤها تجريمها: قد يكون من الصعب تحديد الأفعال أو السلوكيات التي يجب إلغاؤها تجريمها، وذلك لأن هناك العديد من العوامل التي يجب مراعاتها، مثل درجة خطورة الفعل أو السلوك، ومدى تأثيره على المجتمع.

ويتمثل في إلغاء التجريم عن بعض السلوكيات التي كانت تعتبر جرائم السابق، مثل تعاطي المخدرات أو الإجهاض.

ويهدف إلغاء التجريم إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، منها:

- حماية حقوق الإنسان وذلك من خلال حماية الحريات الشخصية للأفراد.

- تحسين فعالية السياسة الجنائية: وذلك من خلال توجيه الموارد الجنائية نحو الجرائم الأكثر خطورة.

المطلب الثالث: العقوبات البديلة:

العقوبات البديلة هي أحد الآليات المعاصرة من سياسة التجريم.

وتتمثل في استبدال العقوبات الجنائية التقليدية بعقوبات بديلة مثل الغرامات أو العمل المجتمعي.

ويهدف استخدام العقوبات البديلة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، منها:

- حماية حقوق الإنسان وذلك من خلال الحد من الآثار السلبية للعقوبات الجنائية التقليدية، مثل السجن

- تحسين فعالية السياسة الجنائية، وذلك من خلال توجيه الموارد الجنائية نحو الجرائم الأكثر خطورة.

المطلب الرابع: العدالة التصالحية:

العدالة التصالحية في سياسة التجريم هو مصطلح يشير إلى مدى ملائمة القوانين الجنائية للمجتمع الذي تطبق فيه. يعتمد هذا المبدأ على فكرة أن القوانين الجنائية يجب أن تعكس القيم والمصالح الأساسية للمجتمع وأنها يجب أن تكون عادلة ومتساوية في تطبيقها¹⁷.

إن العدالة التصالحية أحد الآليات المعاصرة هي للحد سياسة التجريم. وتتمثل في إشراك الأطراف المتضررة من الجريمة في عملية العدالة، بهدف التوصل إلى حل مقبول من الجميع.

ويهدف استخدام العدالة التصالحية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، منها:

حماية حقوق الإنسان وذلك من خلال إشراك الأطراف المتضررة من الجريمة في عملية العدالة.

تحسين فعالية السياسة الجنائية: وذلك من خلال تقليل عبء القضاء الجنائي.

هناك العديد من العوامل التي يمكن أن تؤثر على العدالة الصالحية في سياسة التجريم، بما ذلك:

الطبيعة المحددة للجريمة : فبعض الجرائم، مثل جرائم العنف، تعتبر أكثر ضرراً للمجتمع من غيرها، مثل جرائم المخدرات.

الظروف المحيطة بالجريمة : فمثلا قد يكون من المبرر تجريم سلوك معين إذا كان يهدف إلى حماية الأطفال، حتى لو كان هذا السلوك غير ضار في حد ذاته.

الآثار المترتبة على التجريم فمثلا قد يكون من غير المبرر تجريم سلوك معين إذا كان يؤدي إلى عقوبات قاسية أو لا داعي لها.

من المهم أن تأخذ سياسة التجريم في الاعتبار جميع هذه العوامل لضمان أن تكون عادلة وصالحة¹⁸.

فيما يلي بعض الأمثلة على كيفية تطبيق مبدأ العدالة الصالحية في سياسة التجريم:

تجريم بعض سلوكيات العنف مثل القتل والسرقة، لأن هذه السلوكيات تضر بالمجتمع بشكل خطير .

عدم تجريم بعض سلوكيات المخدرات مثل تعاطي الماريجوانا، إذا كان من غير الواضح أن هذه السلوكيات ضارة بالمجتمع.

استخدام العقوبات البديلة مثل الغرامات أو العمل المجتمعي، بدلاً من السجن في بعض الحالات، إذا كان ذلك من شأنه أن يساعد على إعادة تأهيل المجرمين وحماية المجتمع.

بشكل عام، فإن العدالة الصالحية هي مبدأ مهم يجب أن تستند إليه سياسة التجريم، من خلال مراعاة القيم والمصالح الأساسية للمجتمع، يمكننا ضمان أن تكون قوانيننا الجنائية عادلة وفعالة.

خاتمة:

وفي ختام هذا البحث، يمكن القول إن الآليات المعاصرة للحد من سياسة التجريم تمثل خطوة مهمة في الاتجاه نحو سياسة جنائية أكثر حداثة وفاعلية حيث تسعى إلى تحقيق التوازن بين حماية المجتمع من الجريمة وبين حقوق الإنسان.

و شهدت السياسة الجنائية المعاصرة تحولاً ملحوظاً في الآونة الأخيرة، حيث برزت توجهات جديدة تركز على الحد من التجريم والعقاب. وقد ساهمت هذه التوجهات في الحد من التضخم التشريعي، وحماية حقوق الإنسان، وتعزيز العدالة الجنائية.

وتتمثل الآليات المعاصرة للحد سياسة التجريم في مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى إخراج بعض الأفعال من دائرة التجريم، أو إلى التخفيف من وصفها الجنائي، أو إلى إحلال عقوبات بديلة عن العقوبات السالبة للحرية.

ومن أهم هذه الآليات إباحة الأفعال وهي إجراء يقضي بإخراج بعض الأفعال من دائرة التجريم، وجعلها أعمالاً مباحة لا

يترتب عليها أي جزاء.

والتخفيف من وصف الفعل الجنائي وهو إجراء يقضي بتغيير وصف الفعل الجنائي من جناية إلى جنحة من جنحة إلى مخالفة، إحلال العقوبات البديلة وهي إجراء يقضي باستبدال العقوبات السالبة للحرية بعقوبات بديلة، مثل العقوبات المالية، أو العقوبات المجتمعية، أو العقوبات الإيجابية. إن هذه الآليات تساهم في تحقيق الأهداف أهمها: مجموعة من

المجرمين، حماية حقوق الإنسان حيث تعمل على الحد من تدخل الدولة في حياة الأفراد، وحماية الحريات الفردية. تعزيز العدالة الجنائية حيث تعمل على تحقيق العدالة بين

وحماية المجتمع من الجريمة. الحد التضخم التشريعي حيث تعمل على إخراج بعض الأفعال من دائرة التجريم، مما يساهم في تبسيط من القانون الجنائي. وعلى الرغم من أهمية هذه الآليات إلا أنها تواجه بعض التحديات من أهمها:

معارضة بعض الجهات الاجتماعية والسياسية حيث ترى هذه الجهات أن هذه الآليات تعمل على إضعاف سلطة القانون، وحماية المجرمين. صعوبة تطبيق هذه الآليات في بعض الحالات حيث قد يكون من الصعب التمييز بين الأفعال التي تستحق التجريم، وبين الأفعال التي لا تستحقه. ورغم هذه التحديات، إلا أن الآليات المعاصرة للحد من سياسة التجريم تبقى من أهم التوجهات الحديثة في السياسة الجنائية، والتي تساهم في تحقيق العدالة الجنائية، وحماية حقوق الإنسان.

المراجع

القوانين :

-الأمر رقم 156/66 المؤرخ في 08 يونيو 1966 المعدل والمتمم قانون رقم 21-14 المؤرخ في 28/12/2021 المتعلق بقانون العقوبات .

الكتب :

-محمد زكي أبو عامر ، القانون الجنائي ، د ط ، د د ن ، دار الفكر الجامعي ، 2018.

-منصور رحمانى، علم الإجرام والسياسة الجنائية، د ط ، دار العلوم، عنابة.
-سعدواي محمد صغير العقوبة وبدائلها في السياسة الجنائية المعاصرة، دار الخلدونية، الجزائر.

-فتوح عبد الله الشاذلي، علم الإجرام العام، من 2002، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، مصر .

-محمد أحمد النجدي، سياسة التجريم في التشريع الجنائي المصري، دارالنهضة العربية، القاهرة 2021.

-محمد عبد الظاهر، العدالة الصالحية في سياسة التجريم ، مجلة الحقوق جامعة القاهرة، العدد 41، 2022.

مصطفى العوجي دروس العلم الجنائي من 1980 ،د ط ، مؤسسة توفل، بيروت ، لبنان .

المقالات :

-قميدي محمد فوزي البناء النظري للسياسات الجنائية دراسة في ضوء المبادئ الأساسية و الاتجاهات الفقهية الحديثة مجلة البحوث القانونية و السياسية، العدد الثالث، جامعة د مولاي الطاهر ، سعيدة (الجزائر).

-زروقي فايزة ، بوراس عبد القادر ، السياسة الجنائية المعاصرة بين أنسنة العقوبة وتطوير قواعد العدالة ، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية ، المجلد 14 ، العدد 03 ، 2021 .

-شرح عبد الرزاق ،كيحولبوزوي ، سياسة التجريم بين الشريعة الإسلامية والقانون الجزائري ،مجلة الواحات للبحوث والدراسات المجلد 10 العدد 2(2017).
-بلقاسم سويقات ، العدالة التصالحية بين المعارضة والتأييد ، مجلة دفاتر الساسة والقانون ، العدد19، جوان 2018.

الأطروحات :

-شردليلي ، التوجه الجديد للسياسة الجنائية في الجزائر ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث ، تخصص قانون جنائي ، جامعة باتنة 1 ، كلية الحقوق ، السنة الجامعية ، 2021،2022 .

¹زروقي فايزة ، بوراس عبد القادر ، السياسة الجنائية المعاصرة بين أنسنة العقوبة وتطوير قواعد العدالة ، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية ، المجلد 14 ، العدد 03 ، 2021 ، ص 294.

²قميدي محمد فوزي البناء النظري للسياسات الجنائية دراسة في ضوء المبادئ الأساسية و الاتجاهات الفقهية الحديثة مجلة البحوث القانونية و السياسية، العدد الثالث، جامعة د مولاي الطاهر ، سعيدة (الجزائر)، ص22.

³مصطفى العوجي دروس العلم الجنائي من 1980 ، د ط ، مؤسسة توفل، بيروت ، لبنان ، ص 123.

⁴محمد زكي أبو عامر ، القانون الجنائي ، د ط ، د د ن ، دار الفكر الجامعي ، 2018، ص85.

⁵سورة البقرة ، الآية رقم 38.

⁶سورة النور ، الآية رقم 2.

⁷منصور رحمانى، علم الإجرام والسياسة الجنائية، د ط ، دار العلوم، عنابة، ص180.

⁸المادة الأولى من قانون العقوبات .

⁹جريمة القتل مثلا تعتبر من الجرائم الأخطر ولكن بعض الشعوب والقبائل لا تنتظر لهذا السلوك بهذه النظرة حتى الآن.

فعند البعض يعد القتل أداة للحفاظ على الشرف والقيام بها يعد عملا مقبولا.

- ¹⁰ الأمر رقم 156/66 المؤرخ في 08 يونيو 1966 المعدل والمتمم بالقانون رقم 21-14 المؤرخ في 28/12/2021 المتعلق بقانون العقوبات .
- ¹¹ منصور رحمانى، علم الإجرام والسياسة الجنائية، المرجع السابق ، ص183.
- ¹² شرع عبد الرزاق ،كيحولبوزوي ، سياسة التجريم بين الشريعة الإسلامية والقانون الجزائري ، مجلة الواحات للبحوث والدراسات المجلد 10 العدد 2(2017)، ص 126.
- ¹³ سعدواي محمد صغير العقوبة وبدائلها في السياسة الجنائية المعاصرة، دار الخلدونية ،الجزائر، ص 9.
- ¹⁴ فتوح عبد الله الشاذلي، علم الإجرام العام، من 2002، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، مصر ، ص 278.
- ¹⁵ محمد أحمد النجدي، سياسة التجريم في التشريع الجنائي المصري، دار النهضة العربية، القاهرة 2021، ص25.
- ¹⁶ محمد أحمد النجدي، سياسة التجريم في التشريع الجنائي المصري، المرجع السابق ، ص 30.
- ¹⁷ بلقاسم سويقات ، العدالة التصالحية بين المعارضة والتأييد ، مجلة دفاتر السياسة والقانون ، العدد19، جوان 2018، ص185.
- ¹⁸ محمد عبد الظاهر، العدالة الصالحية في سياسة التجريم ، مجلة الحقوق جامعة القاهرة، العدد 41، 2022، ص 156.